

العاصمة الإدارية الجديدة - الحى الحكومى

المناقصة العامة رقم (١٣ / ٣)

لتوريد الخامات الخاصة بورشة التجميع - الورش المركزية - جلسة الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/ ٢ / ٦
التأمين الأبتدائى بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج (فقط مليون جنيها لاغير)

ثمن الكراسى ٢٠٠٠ جنية (فقط الفان جنيها لاغير)

+ رسم إضافى ٥ ج رسم دعم صندوق الأشخاص ذو الأعاقة
رقم أوصال التوريد ()

توقيع مقدم العطاء

ختم مقدم العطاء

أسم مقدم العطاء

ملحوظة :- التوقيع والختم على كافة أوراق كراسة الشروط والمواصفات وملحقاتها

- سيتم إستبعاد أى عطاء غير مستوفى للشروط والمستندات المطلوبة بكراسة الشروط والمواصفات

- العينات :- تقوم الشركات بتقديم عينة واحدة لكل بند من البنود التى تتقدم بها حتى يتم التقييم الفنى على اساسها فى موعد غايته قبل
موعد جلسة فض المظاريف الفنية للمناقصة ويتم تسليم العينات للإدارة العامة للمشتريات والمخازن بالعباسية وأحضار كشف استلام العينات
معتمد من المخازن ضمن مستندات المظروف الفنى ولن يقبل توريد أى عينات بعد فتح المظروف الفنى .

المواصفات الفنية للمناقصة العامة ٢٠٢٣/٢٠٢٤			
ورشة التجميع			
م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية
١	ماكينة هيدروليك / بيسم / نجمة خماسية / قمع بلاستيك شامل المسامير	عدد	٢٢٠٠٠
٢	مخدع مجوز بالطبة الكاوتش	عدد	٢٦٠٠٠
٣	طقم عجل للنجمة الخماسية (بيز ٢ بوصة)	طقم	٢١٥٠٠
٤	مسمار الاتكية اسود لميع (6مم*3سم بالوردة)	عدد	٤٠٠٠٠
٥	مسمار الاتكية اسود لميع (6مم*5سم بالوردة)	عدد	١١٠٠٠٠
٦	شاسية معدني نيكل مقعد قاعدة وظهر لدكة ثلاثية (شامل المسمار) (الطقم مكون من عدد ٣ مقعد)	طقم	٦٠٠٠
٧	مخدع معدني نيكل (مزدوج) لدكة ثلاثية معدنية (شامل المسمار)	طقم	٦٠٠٠
٨	ارجل معدنية نيكل (مزدوج) لدكة ثلاثية معدنية (شامل المسمار)	طقم	٦٠٠٠
٩	شاسية معدني نيكل مقاس (180سم) لدكة ثلاثية معدنية	عدد	٦٠٠٠
١٠	كعب مستدير نيكل كروم (شامل المسمار) طقم مكون من ٤ قطع	طقم	٦٠٠٠
١١	طية كاوتش زجاج (4*4سم)	عدد	١٥٠٠٠
١٢	مسمار سن صاج (5 سم بالوردة)	عدد	٢٨٠٠٠
١٣	مسمار سن صاج (4 سم بالوردة)	عدد	٢٢٠٠٠
١٤	طبق استالس (32سم*10سم*2سم)	عدد	٦٥٠
١٥	مسمار سن صاج (3 سم بالوردة)	عدد	٢٧٠٠٠
١٦	طية لميع 16 مم فضي	عدد	٢٠٠٠
١٧	طية مبيخ 6 مم داخلي فضي لميع	عدد	٣٠٠٠
١٨	كعب كاوتش مستدير بالمسمار والصامولة	عدد	١٥٤٠٠
١٩	عجل ٥ بوصة رومان بلي داخلي مسمار فلاووظ خارجي الطقم ٤ قطع	طقم	٥٠٠
٢٠	مسمار سن صاج (2.5 سم بالوردة)	عدد	١٠١٠٠
٢١	مسمار جلفنايز (6مم*8سم) بالصامولة والوردة	عدد	١٠٠٠
٢٢	مسمار سن صاج (2 سم بالوردة)	عدد	٧٠٠٠
٢٣	طية كاوتش 6*4 زجاج	عدد	١٤٠٠
٢٤	مسمار 1,5 من صاج اسود	عدد	٧٠٠٠
٢٥	مسمار 3,5 من صاج اسود	عدد	٢٥٠٠
٢٦	مسمار سن صاج 8 سم اسود	عدد	٦٠٠٠
٢٧	فلائشة حديد نيكل لكرسي معمل نصف ظهر	عدد	١٤٠٠
٢٨	شاسية قاعدة وظهر بالمسمار والماكينة كرسي معمل	عدد	١٤٠٠
٢٩	مسمار فليل 10 مم*1,5 سم	عدد	٩٠٠٠
٣٠	مسمار الاتكية 8,5 مم*3 سم بالوردة	عدد	٥٠٠٠
٣١	مسمار الاتكية 8,5 مم*6 سم بالوردة	عدد	٥٠٠٠
٣٢	مسمار سن صاج 6 سم بالوردة	عدد	٥٠٠٠

الشروط العامة

للمناقصة العامة لتوريد الخامات الخاصة بورشة التجميع جلسة الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/ ٢ / ٦

- تخضع هذه العملية لجميع الأحكام والشروط قانون ابرام تنظيم التعاقدات التى تيرمها الدولة رقم ٢٠١٨/١٨٢ ولائحة التنفيذية ويعتبر مكملا ومتمما لهذه العملية فيما لم يرد ذكره بكراسة الشروط العامة .
- تخضع هذه العملية للقانون رقم ٢٠١٥/٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذه العملية .
- تخضع هذه العملية للقانون رقم ٢٠٢٠/١٥٢ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذه العملية .
- تسرى احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ باصدار قانون تنظيم التعاقدات التى تيرمها الجهات العامة والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية فى العقود الحكومية ولائحة التنفيذية على كراسة الشروط والمواصفات والعقد المبرم .
- تقدم العطاءات فى مظاروفين مغلقين احدهما للعرض الفنى باللغة العربية والاخر للعرض المالى مدونا به الاسعار على ان تقدم العطاءات فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة ظهرا يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/ ٢ / ٦ على ان يكتب على المظاروف تاريخ الجلسة مع العلم بانه سيتم فض المظاروف الفنى فى نفس الجلسة .
- يتحمل مقدم العطاء جميع التكاليف الخاصة باعداد وتقديم العطاء ولا تكون الوزارة مسئولة باى حال من الاحوال عن هذه التكاليف او ملزمة فيما بعد باى منها بغض النظر عن كيفية اجراء المناقصة ونواتجها .
- على مقدم العطاء ان يدرس جميع التعليمات والنماذج والبنود الواردة فى الكراسة دراسة نافية للجهالة وتقديم جميع المستندات المطلوبة واى عطاء لا يلتزم بذلك من جميع النواحي سيكون على مسؤولية مقدم العطاء وقد يؤدى الى رفض عطاءه .
- يجب تقديم اصل العطاء مع صورتين ضوئيتين منه مع تمييز النسخة الاصلية عن النسخ الاخرى بوضوح على ان تكون احد هذه الصور ليس لها علامة او اشارة تشير الى مقدم العطاء ويكون به صور كافة الأوراق الموجودة بالمظاروف الفنى واى اختلاف فيما بين النسخ سيعتد بالنسخة الاصلية .
- يجب التوقيع على اصل العطاء ونسخة منه من الاشخاص المعتمدون لذلك لدى مقدم العطاء وذلك على كل ورقة من اوراق العطاء مع ختمها بخاتم مقدم العطاء .
- لن يعتد باية كتابة فيما بين السطور او كشط او اضافة الا اذا وقع عليها الموقعين على اوراق العطاء .
- يجب ان يرفق بالمظاروف الفنى - العرض الفنى - كراسة الشروط - عقد تأسيس الشركة - السجل التجارى - سابقة الاعمال معتمدة معها اوامر التوريد الرسمية المؤيدة بالمستندات - صورة البطاقة الضريبية مثبت بها خانة الاقرارات ما يفيد قيام العطاء بسداد الضرائب المستحقة حتى تاريخ اخر اقرار ضريبي +التسجيل على منظومة الفاتورة الالكترونية+ مايفيد التأمين على العمالة بالمنشأة + صورة من بطاقة الضريبة على القيمة المضافة +شهادة نسبة المكون المحلى + رقم الحساب الخاص للمورد معتمد من البنك الذى يتعامل معه + استمارة ١٤ اس وكلاء وفقا لطبيعة العملية .
- يجب ان تكون الشركة لديها من الكفاية المالية والمقدرة الفنية بما يناسب حجم التوريد وان يكون لها سابقة اعمال فى هذا المجال .
- ان يكون المظاروف الفنى مصحوب بتأمين ابتدائى قدره (١٠٠٠٠٠٠ ج) جم (فقط مليون جنية لا غير) بموجب امر دفع لصالح وزارة الصحة والسكان او بموجب خطاب صادر من احد المصارف المحلية المعتمدة بحيث لا يكون مقترنا باى قيد او شرط على ان يقدم ضمن المظاروف الفنى وان يقر فيه المصرف بان يدفع تحت امر الجهة الطالبة مبلغا يوازى التأمين وانه مستعد لدائه بالكامل خلال مدة سريان خطاب الضمان لمدد اخرى دون الالتفات لاي معارضة من المورد وان يكون فى الحدود المصرح بها لاصدار خطابات الضمان طبقا لاحكام المادة ١٦ من قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون ويزاد الى ٥% كتأمين نهائى فى حالة قبول العطاء
- ان تكون المدة اللازمة لسريان خطاب الضمان الابتدائى لا تقل عن شهر بعد المدة المحددة لسريان العطاء ولا يلتفت الى العطاء الغير مصحوب بالتأمين الابتدائى طبقا لاحكام المادة رقم ١٦ من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- يتم اعفاء المنشآت الصغيرة والمنتھية الصغر من نصف التأمين الابتدائى ومن نصف التأمين النهائى اذا كان المنتج محل التعاقد مستوفيا لنسبة المكون الصناعى المصرى على ان لا يتم منح هذه المشروعات اى من المميزات والمنح المقرره باحكام قانون تنظيم التعاقدات

ولأئحته التنفيذية وكذا قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الصادر بقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية ما لم يقدم اصحاب تلك المشروعات شهادة تفيد بالتسجيل بسجل قيد المشروعات الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

• يحق للوزارة تعديل الكميات المطلوبة بالزيادة أو النقصان فى الحدود المقررة باحكام المادة ٤٦ لقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية .

- ان تكون المدة اللازمة لسريان العطاء ستة أشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية .
- يلتزم المورد بارفاق تفويض كتابى معتمد باسم المندوب المكلف بحضور الجلسة ممثلاً لصاحب العطاء عند فتح المظروف الفنى وفتح المظروف المالى ولا يعتد الا بتفويض اصل وسابق على تاريخ الجلسة وتسرى فى حق مقدم العطاء كافة التصرفات التى تقبلها المفوض .
- يجب تسليم العطاءات على العنوان وفى الموعد المحدد لتقديم العطاءات ولا يجوز تجاوز الوقت والتاريخ المحددين من مقدمى العطاءات واى عطاء يرد متأخر على هذه الموعد يجوز رفضه واعادته لمقدمه دون فضه .
- يشترط تثبيت الاسعار بالعطاء مدة الارتباط بالتوريد ويحق للجهة الطالبة زيادة اى كمية اضافية فى حالة الاحتياج اليها بذات الاسعار السابق توريدها .
- لا يسمح لاي من مقدمى العطاءات الاتصال باى العاملين المسؤولين عن العملية من تاريخ فتح المظاريف وحتى ارساء العقد واذا اراد من مقدمى العطاءات اى يخطر الوزارة باى معلومة فيجب ان يتم ذلك كتابة .
- اى محاولة من مقدمى العطاءات للتأثير على عملية تقييم العطاءات ومقارنتها او عملية ترسية العقد قد ينتج عنها استبعاد العطاء .
- يجوز اثناء تقييم العطاءات ان يطلب ايضاحات من مقدم العطاء عن عطائه ويكون طلب الايضاح والاجابة عليه كتابة ولن يطلب او يسمح باى تغير فى اسعاره او فى مضمون العطاء وفى حالة وجود فرق بين سعر الوحدة والسعر الاجمالى الناتج عن ضرب سعر الوحدة فى الكمية يؤخذ بسعر الوحدة ويجرى تصحيح السعر الاجمالى وفى حالة وجود فروق بين السعر المكتوب بالارقام والتفقيط فانه يؤخذ بالتفقيط .
- يجب ان تكون جميع الاسعار الواردة شاملة ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً .
- عند تقييم العطاءات يؤخذ فى الحسبان كل العوامل المؤثرة على قيمة العطاء مالياً والتي تكون مدرجه بالعطاء ولن تقبل اى ميزة لعطاء تؤثر فى ترتيبه بالنسبة للعطاءات الاخرى الا اذا كان اقل العطاءات وهذه الميزة ستعطى وفر للخرانة ويجب تسجيل كافة البيانات باستمارة كشف التقييم المرفق بالكراسة مدعماً بالمستندات المؤيدة له .
- اى مواصفات لاي بند بكراسة الشروط قد تتضمن اشارة الى اى ماركة معينة او علامة مميزة فان ذلك سوف لا يعتد به فنياً وتعتبر اى اشارة كأن لم تكن واعتبار المواصفة عامة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص .
- القرار النهائى سيكون بناء على ما تقدم من مواصفات فنية بالعروض وفى ضوء كراسة الشروط والمواصفات والاسعار المبينة قرين كل بند وحسب المقدره الفنية للشركات .
- تعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من العطاء وترفق مع العطاء بعد توقيعها من مقدم العطاء وختمها بخاتم الشركة
- فى حالة تأخير المورد يتم تطبيق كافة احكام المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
- شروط فسخ العقد طبقاً للمادة (٥٠) - والمادة (٥١) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- توقيت تقديم الشكوى :- خلال سبعة ايام من اخطار الشركات بنتيجة التقرير الفنى .
- أسلوب التقييم :- قبول العطاء المقدم من الشركة أو رفضه بناء على قرار اللجنة الفنية المالية ويقع على عاتق معدية مسئولية كل ما ورد من بيانات ومعلومات مالية وفنية طبقاً للمادة (٣١) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
- البرنامج الزمنى المتوقع للإجراءات :- (دراسة العروض الفنية ١١ / ٢ / ٢٠٢٤ - دراسة العروض المالية ١٨ / ٢ / ٢٠٢٤ - تاريخ الترسية ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٤) .
- ثمن كراسة الشروط والمواصفات (٢٠٠٠ ج) طبقاً للمادة (٣٦) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٨٢ / ٢٠١٨ .
- تسوية المنازعات والخلافات وفقاً لاحكام المادة ٩١ من القانون ١٨٢ / ٢٠١٨ .
- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات او بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير على اتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء .

مشروع العقد النموذجي لشراء منتجات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
أولاً: (١) ومقرها (٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية (٣)،
 ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته (٤)
 (إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
 ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (☐ السيد / ☐ السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية
 بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول مشتري)

ثانياً: (٥) الكائن مقرها وشكلها القانوني (٦) والمُصنفة (٧) سجل تجاري رقم
 بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم (٨) فاكس رقم بريد إلكتروني، ويمثلها (☐ السيد / ☐ السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

(طرف ثان بائع)

تمهيد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء (٩)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات (١٠) و (☐ العطاء / ☐ العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (☐ السلطة المختصة (١١) / ☐ المفوض عنه (١٢) بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و (☐ الإعلان / ☐ الدعوة / ☐ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن (١٣) المناقصة (☐ العامة / ☐ المحدودة / ☐ المحلية / ذات المرحلتين) الممارسة (☐ العامة / ☐ المحدودة) الاتفاق المباشر (١٤) رقم (..... لسنة) للتعاقد على (١٥).
- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (☐ لجنة البت في المناقصة/ الممارسة / ☐ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (☐ العطاء / ☐ العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (☐ الأفضل شروطاً والأقل سعراً / ☐ الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

- ١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقدة.
- ٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.
- ٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
- ٤- أدخل صفة السلطة المختصة.
- ٥- أدخل اسم الشخص الاعتباري (شركة/.... مؤسسة....).
- ٦- أدخل الشكل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد/... إلخ).
- ٧- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).
- ٨- التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني بيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.
- ٩- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.
- ١٠- مع مراعاة ما إذا كان طبيعة العملية تتطلب إعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.
- ١١- أدخل اسم السلطة المختصة وصفتها الوظيفية.
- ١٢- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
- ١٣- اختيار طريق التعاقد الذي تم اتباعه لطرح العملية.
- ١٤- لا يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
- ١٥- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وبكراسة الشروط والمواصفات.

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□ العطاء / □ العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□ لجنة البيت في المناقصة/الممارسة/ □ لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة...)، وأمر التوريد المؤرخ/...../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني^(١٦)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: ^(١٧)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاق.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
.....	(١٨)	.. (١٩)	... (٢٠) ...	... (٢١) ...	... (٢٢) ...
إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (□ شامل ضريبة القيمة المضافة / □ غير شامل ضريبة القيمة المضافة).					

البند الرابع^(٢٣)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره.....) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (□ بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / □ خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / □ خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى^(٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / □ حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.^(٢٥)

١٦- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.

١٧- يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.

١٨- أدخل بيان موجز عن الصنف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

١٩- أدخل (عدد/وحدة/وزن... أو غير ذلك).

٢٠- أدخل الكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢١- أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.

٢٢- أدخل القيمة الإجمالية (الكمية × سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.

٢٣- لا يحصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لأداء التأمين ما لم يكن لهذه الأصناف مدة ضمان وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢٤- أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

٢٥- مدة الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.

(٢٦) (إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (٢٧) % من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأى قيد أو شرط بالقيمة والعملية ذاتهما قدمه الطرف الثانى للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة (٢٨) تبدأ من (□ اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٢٩))، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفى حالة إخطاره بتسليم الأصناف فى غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التى تحملها فعلياً لردّها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة (٣٠) تبدأ من (□ اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٣١))، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمنى التالى:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....		

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... فى تمام الساعة..... موعداً لانتقاد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثانى، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثانى بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثانى بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالى لإخطاره، فإذا تأخر فى سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه ويحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثانى، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد فى المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثانى حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

٢٦- يستخدم هذا فى حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.

٢٧- أدخل النسبة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للشروط والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٢٨- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٩- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٠- أدخل مدة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣١- أدخل تاريخ بداية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

البند الثامن (٣٢)

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة... (٣٣) ... تبدأ من تاريخ ضد عيوب الصناعة أو ... (٣٤)

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... وفى حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة فى المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادى عشر (٣٥)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الاول. ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء فى تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثانى عشر

(٣٦) كلف الطرف الأول (☐ السيد / ☐ السيدة) بصفته/بوظيفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر فى مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول فى أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفى أي وقت دون حاجة الى إخطار أو إذن مسبق. وفى حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأى التزام يحق للطرف الأول توقيع أى من الإجراءات المنصوص عليهما فى البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني فى تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز (٣٧) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفى حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتى: (٣٨) ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً. (٣٩)

٣٢- يستخدم هذا البند فى حالة إذا ما كانت الأصناف الموردة لها مدة ضمان.

٣٣- أدخل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٣٤- أدخل العيوب الأخرى التى تظهر خلال مدة الضمان وبما يتماشى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.

٣٥- يستخدم هذا البند فى حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والمواصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٦- إعمالاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٧- أدخل المهلة المناسبة.

٣٨- أدخل مقابل التأخير فى تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة.

٣٩- الالتزام بحكم المادة (٩٢) من القانون..

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، أو فى جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أى كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو انهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة فى هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التى تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها فى مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

أنفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفى حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - ٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
 - ٣- تسوية الخلاف الذى نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفى جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

فى حالة إخلال الطرف الثانى بأى شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثانى وفى الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخضع ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثانى لديه، وفى حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثانى قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً فى الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثانى استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الأول أو فى حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثانى.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثانى أو أعسر.

البند الثاني والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني البائع

الطرف الأول المشتري

الاسم: _____ الاسم: _____

الصفة: _____ الصفة: _____

التوقيع: _____ التوقيع: _____

التاريخ: _____ التاريخ: _____

رُوجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٨/٣/٢٠٢٠، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠/٥/٢٠٢٠.

مركزية التصنيع لمطبخ									
الرقم الموحد									
رقم الطلب									
تاريخ الطلب									

طلب الحصول على خدمة

الكيان القانوني:-

الكود				
-------	--	--	--	--

البيانات الرئيسية للمنشأة:
 اسم المنشأة :-
 اسم المدير الممنول :-
 النشاط الرئيسي:
 عنوان المنشأة:
 أ - داخل منطقة صناعية محافظة: مدينة: منطقة صناعية: رقم البلوك: رقم القطعة: / القطع
 ب - خارج منطقة صناعية: مدينة: محافظة: المنطقة أو الحي: الحمار:
 رقم القيد في السجل الصناعي:
 سنة صدور أول شهادة: تاريخ انتهاء المبرين:
 الجهة الصادرة إليها الخطاب: بريد مريح: بريد عادي:
 جدول يوضح مشمول الفواتير الاستيرالية / أوامر التوريد

رقم الفاتورة / أمر التوريد	تاريخ الفاتورة / أمر التوريد	قيمة الفاتورة بالعملة الأجنبية	اسم المنتج

مرفقات الطلب :

عدد	فاتورة (أصل معتمد من البنك)
عدد	كشف توزيع مشمول الفاتورة معتمد

بيانات مقدم الطلب

الرقم القومي :

الاسم :
 صفته : (صاحب الشأن - وكيل - مفوض)
 عنوان المرسلة :

تليفون للعمل	فلكس	محمول	البريد الإلكتروني

إقرار مقدم الطلب

أقر أنا :
 بأن البيانات المدونة بعاليه صحيحة وعلي مسئوليتي وإذا ثبت عدم صحتها كلها أو بعضها يعتبر هذا الطلب لاغياً مع ما يترتب علي ذلك من آثار طبقاً لأحكام المادة ١٦ من قانون الصناعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨.
 التوقيع : الرقم القومي :

توكيل / تفويض رقم :

هناك من

مرفق صورة

بيانات تملأ لمعرفة الموظف المختص بتلقي الطلبات

تم استلام المستندات والاطلاع علي أصل

التوكيل / التفويض والتوقيع أممي

الاسم :

التوقيع :

نوع الخدمة المطلوبة

١	إصدار خطاب للهيئة العامة للرقابة علي تصاريح وفواريف	٥	تحديد ما ينتج محلياً من الاحتياجات الخاصة بالمصالح والهيئات الحكومية
٢	إصدار خطاب للإخراج المؤقت عن المكونات المستوردة	٦	تطبيق المادة (٤) من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ علي التماسير والكليلات
٣	طلب التمتع بالتخفيضات الجمركية (لمنتج لم يسبق دراسته)	٧	تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧
٤	طلب التمتع بالتخفيضات الجمركية (لمنتج سبق دراسته)	٨	عمل دراسة تحديد نسبة التكوين للصناعات المصرية في المنتج طبقاً للقرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

عناصر حساب نسبة المكون الصناعي المصري لوحدة المنتج
(القيمة بالجنه المصري)

ملاحظات	القيمة		الوحدة	البيان
	مستورد	محلى		
				١- خدمات ومكونات
				٢- مصادر الطاقة - المياه - الكهرباء
				٣- قطع الخار
				٤- مواد التعبئة والتغليف
				٥- خدمات والبحث وتطوير وتجارب وتحليل مخبرية وحقوق معرفة وبراءة اختراع
				٦- الأجر
				٧- رسوم جمركية
				٨- الإهلاك الصلوي للأصول الثابتة
				٩- مصروفات إدارية
				١٠- مصروفات تسويقية
				١١- أي مصروفات أخرى
				إجمالي عام تكلفة عناصر المكون الصناعي المصري
				إجمالي سعر وحدة المنتج باب المصنع بدون هامش ربح (حرفى)

إقرار

أقر أنا الموقع أعلاه بأن إجمالي سعر المنتج المذكور أعلاه والمصنع بالشركة (بدون هامش ربح) وكذا إجمالي تكلفة الخدمات والمكونات المستوردة للمنتج CIF. وذلك وفقاً لما ورد بالدفتر والسجلات وكشوف ومحاضر الجرد وطبقاً لمعايير المراجعة بالقوانين المصرية السارية وذلك على ضوء المستندات والأدلة المؤيدة الواردة بالقوائم المالية وأن البيانات المذكورة صحيحة وفقاً لنتائج أعمال الشركة. وفي حالة عدم مطابقة البيانات المذكورة أعلاه تكون المسؤولية على الشركة والمحاسب القانوني بها وتحت مسؤوليتهما القانونية.

وهذا إقرار مني بذلك

مراقب الحسابات / المحاسب القانوني للشركة
الاسم /
التوقيع /
خاتم المكتب

المدير المسئول عن المنشأة
الاسم /
التوقيع /
خاتم الشركة

مستندات المرفقة:

- كشف بالمكونات المستوردة لوحدة المنتج معتمد من الشركة (مرفق به الفواتير الاستيرادية المؤيدة بقيمة CIF).
- كشف بالمكونات المحلية لوحدة المنتج معتمد من الشركة مرفق به المستندات المؤيدة من جهات حاصلة على شهادة سجل صناعي (الواتير - أوامر توريد - عقود ... الخ).
- كشف بالمكونات المكونة معتمد من الشركة يتضمن التكلفة الإجمالية للمنتج.
- صورة من السجل الصناعي الساري والخاص بالشركة القائمة بالتصنيع متضمنة المنتج المطلوب له عمل الدراسة (والأصل للإطلاع).
- المواصفات الفنية والصلب التصنيعية التي تجرى على المنتج.
- تقرير ميزانية معتمدة للشركة موضحاً بها تكلفة الخدمات والمكونات المدخلة في تصنيع المنتج المطلوب له عمل الدراسة.

ملحوظة:

- يتم تكوين القيم حرفي ورقسي.

بيان تكلفة المكون الصناعي المصري

أولاً: بيانات المنشأة:

اسم المنشأة:

العنوان:

رقم القيد في السجل الصناعي / تاريخ الانتهاء:

رقم رخصة التشغيل:

نوع النشاط:

اسم المنتج الصناعي:

ثانياً: بيانات تكلفة المنتج الصناعي:

القيمة بالجنيه المصري

المدخلات المحلية	
المدخلات المستوردة (سيف)	
تكلفة العناصر المتغيرة والثابتة	
إجمالي تكلفة المنتج باب المصنع (بدون هامش ربح)	
نسبة المكون الصناعي المصري	

المدير المسئول عن المنشأة

مراقب الحسابات / المحاسب القانوني للشركة

الاسم /

الاسم /

التوقيع /

التوقيع /

السيندس المختص بالتراسة

مدير عام الإدارة العامة لتنمية المنتجات المحلية

بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

الاسم /

الاسم /

التوقيع /

التوقيع /

خاتم شعار الجمهورية

مرفق رقم (1)
بيان تكلفة المكون الصناعي

أولاً - بيانات المنشأة المنتجة :
اسم المنشأة /
العنوان /
رقم القيد في السجل الصناعي /
رقم رخصة التشغيل /
نوع النشاط /
اسم المنتج الصناعي :
ثانياً - بيانات تكلفة المنتج الصناعي :

البيان	القيمة	ملاحظات (مخصصة للهيئة العامة للتنمية الصناعية)
المدخلات المحلية :		
المدخلات الأجنبية :		
تكلفة التشغيل :		
متغير		
ثابت		
الإجمالي		
نسبة المكون الصناعي المصري		

مسئول الهيئة العامة للتنمية الصناعية
الاسم : _____ خاتم شعار الجمهورية
التوقيع : _____

مراقب الحسابات / الجهة المعتمدة
الاسم : _____
التوقيع : _____

المدير المسئول عن المنشأة
الاسم : _____
التوقيع : _____

رقم مسلسل ()

وزارة الصناعة و التجارة
و المشروعات الصغيرة و المتوسطة
اتحاد الصناعات المصرية

مرفق رقم (2)
شهادة
استيفاء نسبة المكون المصرى

اسم المنشأة /

العنوان /

رقم القيد فى السجل الصناعى /

رقم رخصة التشغيل /

نوع النشاط /

اسم المنتج الصناعى :

نسبة المكون الصناعى المصرى المعتمد من هيئة التنمية الصناعية ()

يشهد اتحاد الصناعات المصرية أن المنتج المصرى () مستوفى نسبة المكون الصناعى المصرى وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2015
بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية .

تاريخ انتهاء سريان الشهادة / /

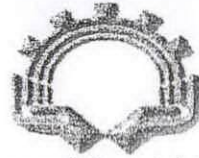
تاريخ اصدار الشهادة / /

مدير اتحاد الصناعات المصرية

الاسم : _____

التوقيع : _____

خاتم شعار الجمهورية



اتحاد الصناعات المصرية
FEDERATION OF EGYPTIAN INDUSTRIES

وزارة التجارة والصناعة
اتحاد الصناعات المصرية

رقم مسلسل ()

شهادة
إستيفاء نسبة المكون المصري

اسم المنشأة:-

العنوان :-

رقم القيد في السجل الصناعي :-

نوع النشاط :-

اسم المنتج الصناعي :-

نسبة المكون الصناعي المصري المعتمدة من هيئة التنمية الصناعية (%)

يشهد اتحاد الصناعات المصرية أن المنتج المصري ()

مستوفي نسبة المكون الصناعي المصري وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

تاريخ إنهاء سريان الشهادة / / 20 .

تاريخ إصدار الشهادة / / 20

خاتم شعار الجمهورية

المدير التنفيذي – اتحاد الصناعات المصرية
الاسم:-

التوقيع:-

التقييم التأهيلي للعروض الفنية

يجب استيفاء البيانات الآتية مدعمة بالمستندات المؤيدة لذلك

م	البيان	يوجد	لا يوجد	ملاحظات تدون بمعرفة اللجنة
١	رأسمال الشركة (تذكر القيمة)			
٢	سابقه الاعمال (يفضل ارفاق صورة من اوامر التوريد مؤيده بشهادات سابقه الاعمال من الجهات المتعامل معها .			
٣	سابقه الاعمال بالوزارة			
٤	التسجيل بالسجل التجارى (ترفق صورة من مستندات التسجيل)			
٥	البطاقة الضريبية و سداد الضرائب (يذكر رقم البطاقة الضريبية - نرفق صورة من البطاقة موضحا بها السداد حسب اخر اقرار مقدم)			
٦	استمارة ١٤ اس وكلاء			
٧	الكتالوجات الاصلية			
٨	التأمين الابتدائي (تذكر القيمة) (نقدا - شيك بقبول الدفع - خطاب ضمان ومده سريانه) (ترفق صورة من خطاب الضمان مع الاستمارة و الاصل داخل العرض)			
٩	مده سريان العطاء (تذكر المده)			
١٠	فترة الضمان المجانى (تذكر المده)			
١١	مراكز خدمة وصيانه معتمد (يوجد او لا يوجد)			
١٢	مده التوريد (تذكر المده)			
١٣	شروط الدفع (تذكر الشروط داخل العرض)			
١٤	خدمة ما بعد البيع و التدريب على التشغيل خلال فترة الضمان (تذكر بالتفصيل داخل العرض)			
١٥	الصيانه بعد الضمان المجانى (شامل - غير شامل) (تذكر بالتفصيل داخل العرض)			
١٦	الضريبة العامة على المبيعات			